ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

عين على الجنوب

العدد #1

فبراير 2024

التكاتف الأفريقي: مبادرات التعاون لدعم المرونة المناخية لدول قارة أفريقيا

© 2024 المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

صورة الغلاف من أعمال المركز، تم إنشاءها بواسطة الذكاء الاصطناعي باستخدام تطبيقات Microsoft Copilot و DALL-E، وتم تحسينها باستخدام عناصر من موقع Freepik.com.

مقدمة

تمثل مبادرات الشراكة بين الدول أحد المسارات المهمة للتعاون فيما بين دول الجنوب لأنها تعزز الجهود الجماعية لدعم التنمية المستدامة في الجنوب العالمي. وفي هذا السياق، يركز العدد الأول من "عين على الجنوب" على قارة أفريقيا ومكافحتها للتغير المناخي؛ حيث يبدأ بإلقاء الضوء بصورة موجزة على وضع القارة ومدى معاناتها من تدهور المناخ، ثم يستعرض مبادرات معينة للتعامل مع قضية المناخ على المستويين القاري والإقليمي مع تقييم لمزايا وعيوب هذه المبادرات.

تعاني قارة أفريقيا من التناقض فيما يتعلق بقضية تغير المناخ؛ فكونها الأقل تقدما اقتصاديا يجعلها الأقل مساهمة في تغير المناخ، وتشكل كما يتبين من الشكل 1 ما يعادل 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وهو ما يتسق مع حجم انبعاثات الكربون منها والذي لا يتجاوز 2.8% من الانبعاثات على مستوى العالم. ولكن ورغم ضآلة مساهمتها في المشكلة، إلا أنها تعاني من عدد من الأثار السلبية كما يتضح من الشكل 2.

الشكل (1): بعض الدول والأقاليم التي تنتج نصيب ضخم من انبعاثات الكربون مقارنة بنصيبها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي

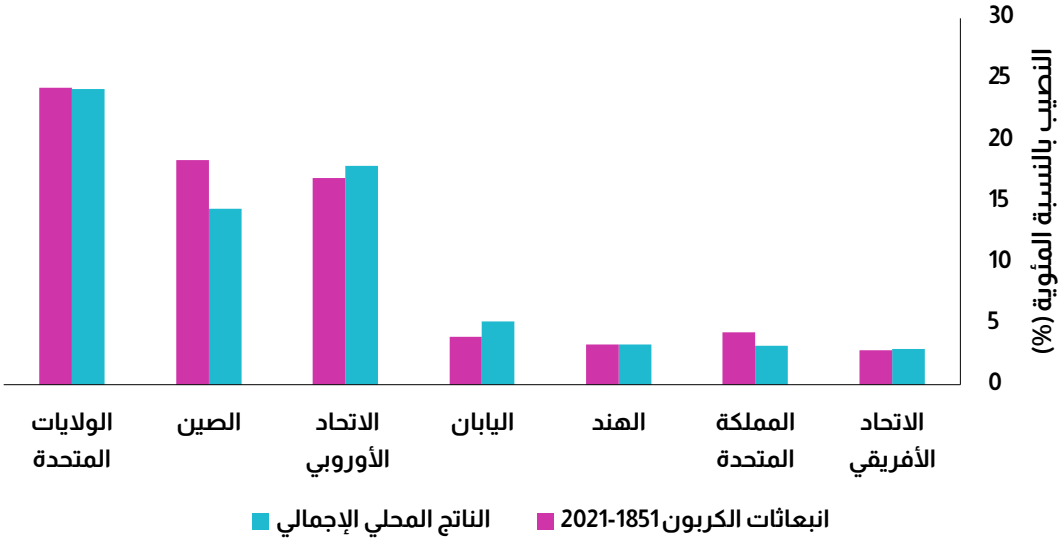

المصدر: مشروع الكربون العالمي، من تقرير مؤسسة مو إبراهيم "أفريقيا على الطريق نحو كوب 28: التوفيق بين المناخ والتنمية"، نوفمبر 2023.

الشكل (2): عدد حالات الجفاف والفيضانات في كل قارة خلال الفترة ما بين 2010 و2023

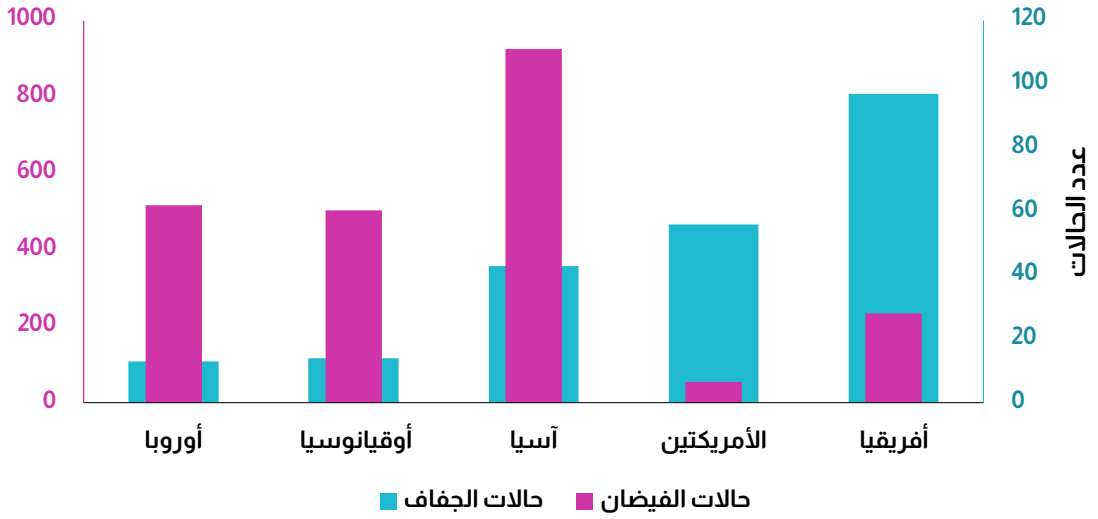

المصدر: مركز أبحاث وبائيات الكوارث من تقرير مؤسسة مو إبراهيم "أفريقيا على الطريق نحو كوب 28: التوفيق بين المناخ والتنمية"، نوفمبر 2023.

وفضلا عن ذلك، الدول الأفريقية هي الأكثر تأثرا بأزمة المناخ والأكثر عرضة للتأثر بالمخاطر الناتجة عنه، كما تواجه في نفس الوقت تحدي تحقيق التنمية في ظل الصعوبات التي تواجه غالبية السكان للحصول على مصادر طاقة كافية من أجل الطبخ. ويلقي الشكلان 3 و4 الضوء على هذا الضعف والذي يؤثر سلبا على التنمية البشرية للسكان في هذه الدول.

الشكل (3): درجة التأثر بتغير المناخ في الدول الأفريقية (اليمين) مقارنة بباقي دول العالم (اليسار)

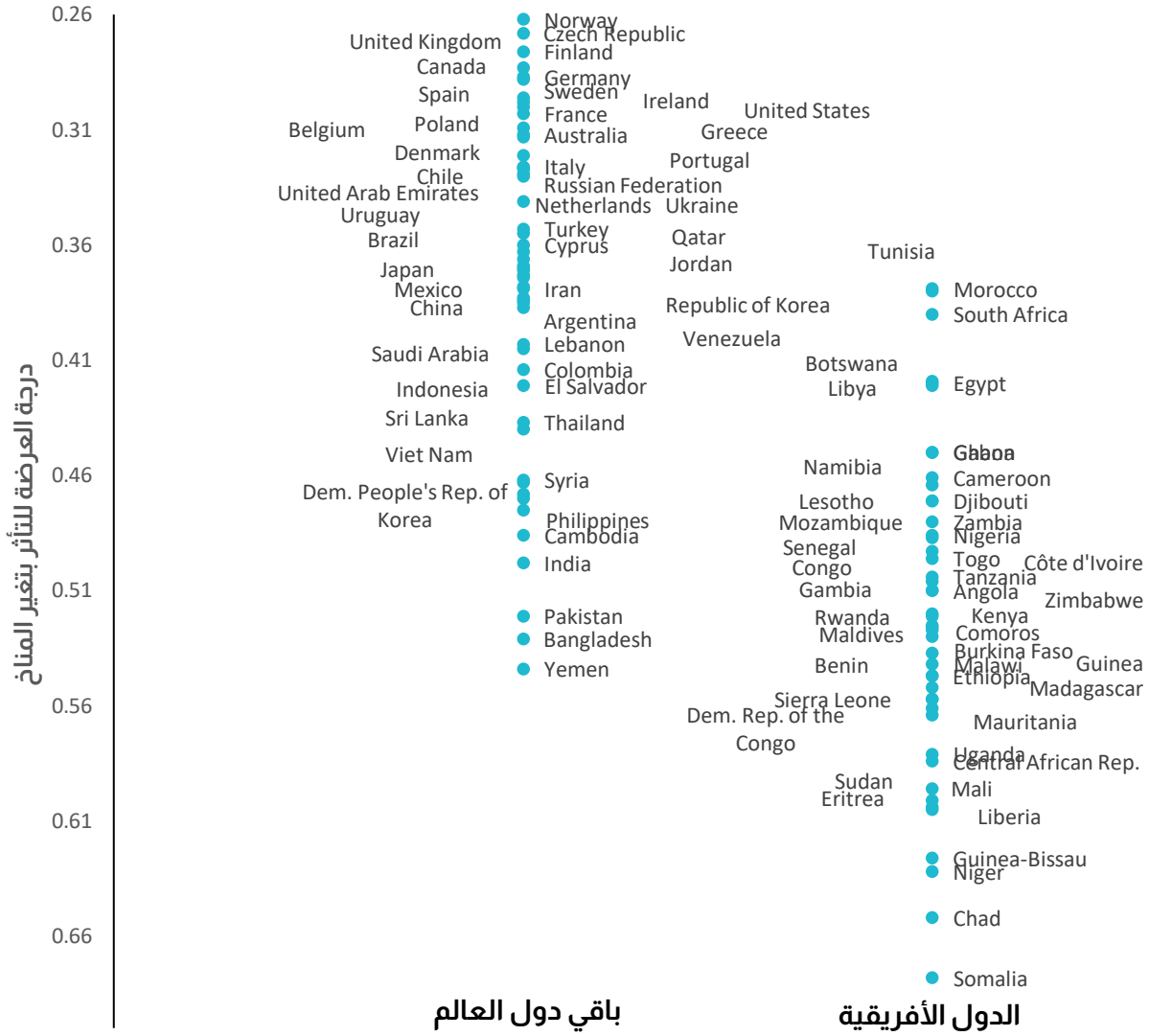

المصدر: مبادرة نوتر دام للتكيف العالمي من مؤسسة مو إبراهيم.

الشكل (4): الدول التي تحصل على أدنى قدر من الوقود النظيف للطبخ

(الدول الأفريقية باللون الأخضر والدول غير الأفريقية باللون الأزرق)

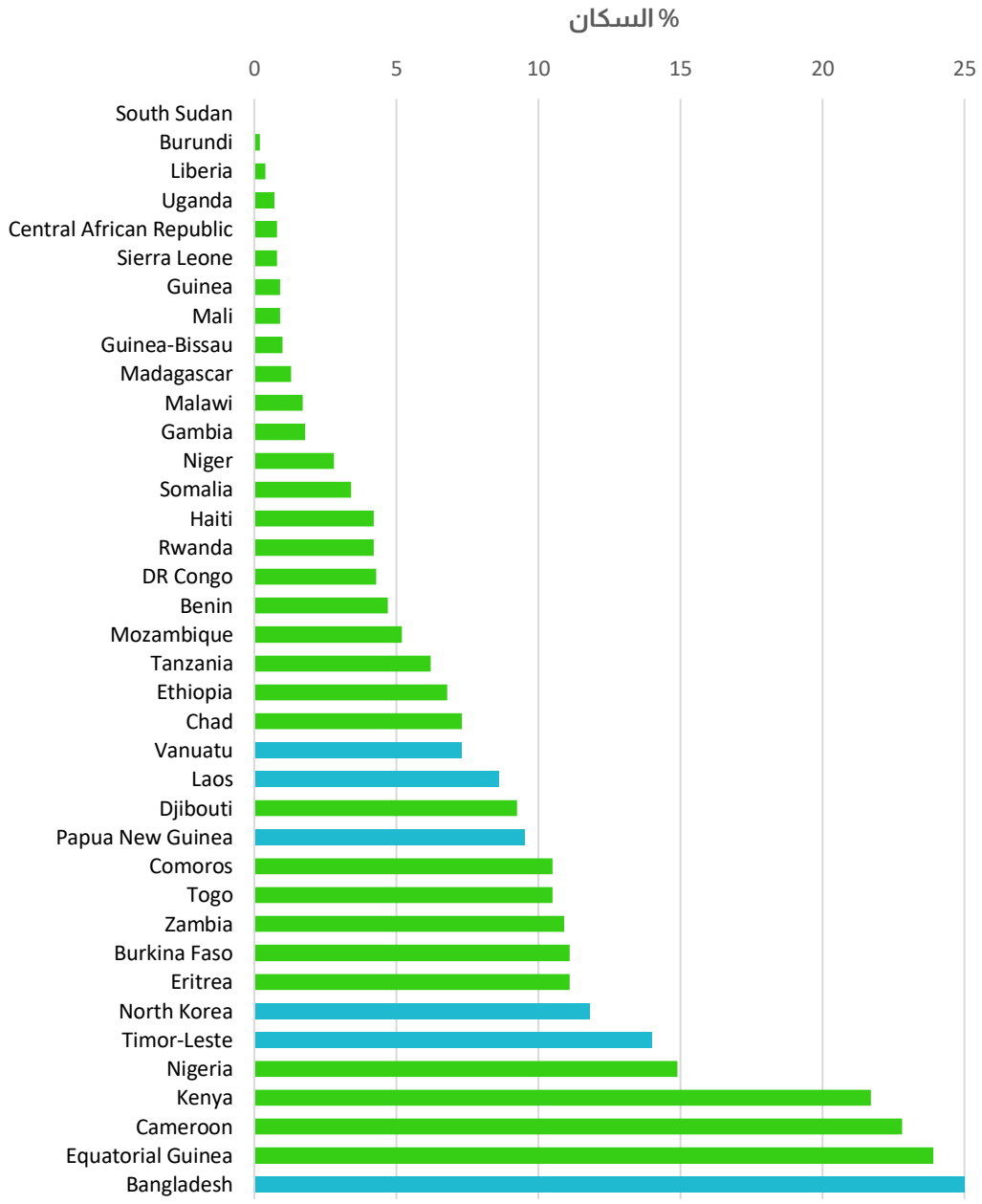

المصدر: منظمة الصحة العالمية من مؤسسة مو إبراهيم.

1- مبادرات قارة أفريقيا

هناك عدد لا يحصى من المنظمات والمبادرات في قارة أفريقيا، والتي تعمل سواء على مستوى القارة أو على المستوى الإقليمي لتسهيل تحقيق أهدافها من خلال إطلاق مبادرات مناخية للقارة. ويقود هذه المبادرات على مستوى القارة في الأساس البنك الأفريقي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأفريقي، والذين يشكلون مجتمعين الجهود المبذولة في القارة في هذا الصدد بدعم من مؤسسات دولية. أما المبادرات الإقليمية فتقودها تكتلات اقتصادية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، والجماعة التنموية للجنوب الأفريقي (SADC) فضلا عن الدول الأعضاء المجاورة. ويضم الجدول التالي أهم المبادرات خلال العشر سنوات الأخيرة.

الجدول (1): أهم المبادرات في قارة أفريقيا خلال العشر سنوات الأخيرة

	المبادرة	البيان
مبادرات على مستوى القارة	*برنامج تسريع التكيف في أفريقيا* 2021	تم إطلاق هذا البرنامج بالشراكة مع المركز العالمي للتكيف، ويهدف لتعبئة 25 مليار دولار لمشروعات التكيف مع تغير المناخ، ويتكون من 4 ركائز على النحو التالي: 1- التكنولوجيا الذكية مناخيا في أنشطة الزراعة والأمن الغذائي 2- مسرع قدرة البنية التحتية في أفريقيا على الصمود في مواجهة التغير المناخي، والذي يقوم بتمويل مشروعات في مجالات المياه والنقل والطاقة وإدارة المخلفات. 3- تمكين الشباب من أجل ريادة الأعمال وخلق فرص العمل في التكيف مع المناخ والمرونة المناخية. 4- المبادرات المالية المبتكرة لأفريقيا، والتي تستغل الأسواق الخضراء الجديدة لخلق تمويل مستدام لمشروعات التكيف مع تغير المناخ.
	آلية منافع التكيف (ABM) 2017	آلية للمدفوعات تقوم على أساس النتائج لحشد التمويل اللازم لمشروعات المناخ في المجتمعات والبيئات المعرضة لتغير المناخ، وتحدد الآلية هدفها بأنه المساهمة في المساهمات المحددة وطنيا للوفاء باحتياجات مختلف الدول الأفريقية للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف تأثيره.
	صندوق تغير المناخ في أفريقيا (ACCF) 2014	يدعم الصندوق ما يزيد عن 26 دولة أفريقية لجعل الاقتصادات الأفريقية أكثر مرونة في مواجهة تغير المناخ ومساعدتها على الوفاء بالمساهمات المحددة وطنيا.

	مركز المساهمات المحددة وطنيا في أفريقيا 2017	منصة تقودها لجنة فنية تابعة للبنك الأفريقي للتنمية وتعمل على مساعدة المؤسسات الشريكة والحكومات الأفريقية على بناء قدراتها لمواجهة التغير المناخي وتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا.
	التحالف المالي الأفريقي بشأن تغير المناخ (AFAC) 2018	شراكة بين عدة مؤسسات مالية عامة وخاصة في أفريقيا لزيادة القدرات والوعي بشأن تمويل مشروعات المناخ.
	مبادرة التنقل من أجل المناخ (ACMI) 2021	تشجع هذه المبادرة على التعاون بين الشركاء بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإقليمية ومؤسسات التمويل الإنمائي، وتهدف إلى التوصل إلى اتفاق سياسي حول نهج التعاون لمواجهة تغير المناخ.
المبادرات الإقليمية	استراتيجية المناخ الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 2021	استراتيجية إقليمية تصدر برنامج مشترك للتكيف المناخي بين الدول الأعضاء.
	برنامج الكوميسا الخمسي للتكيف مع تغير المناخ 2021	برنامج من 5 سنوات يهدف إلى تنسيق خطط التكيف الوطنية للدول الأعضاء من خلال إنشاء وحدة إقليمية لمراقبة التقدم في هذا الصدد.
	برنامج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الخمسي للتكيف مع تغير المناخ 2021	برنامج من 5 سنوات يهدف إلى تنسيق خطط التكيف الوطنية للدول الأعضاء من خلال إنشاء وحدة إقليمية لمراقبة التقدم في هذا الصدد.
	صندوق غابات حوض الكونغو 2008	صندوق ممول من الجهات المانحة الإقليمية والدولية ويهدف إلى الحد من إزالة الغابات وتدهور الأراضي في منطقة الغابات بحوض الكونغو، ويرأسه مجلس حاكم يمثل دول الحوض.
	إطار سياسة تغير المناخ لمجموعة شرق أفريقيا	إطار عمل للسياسات مصمم لتوجيه دول مجموعة شرق أفريقيا لوضع توصيات بشأن تدابير التكيف مع تغير المناخ وتخفيف تأثيره للحد من درجة التأثر بالتغير المناخي.
	مجلس تجمع دول الساحل والصحراء للتنمية المستدامة 1998	لتجمع دول الساحل والصحراء مجلس دائم لتنسيق وتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة.

2- مقارنة بين مبادرات القارة والمبادرات الإقليمية

الفرق الأساسي بين مبادرات القارة والمبادرات الإقليمية هو حجم وطبيعة التعاون، فبينما تركز مبادرات القارة على زيادة المرونة المناخية للقارة بأكملها من خلال برامج ضخمة، تركز المبادرات الإقليمية على التعاون بين الدول المجاورة في التكتلات الاقتصادية التي تشترك في نفس البيئة. ولكل مبادرة من هذه المبادرات مزاياها وعيوبها؛ فمبادرات القارة تحث على التعاون بين الدول الأفريقية كصوت واحد، كما أنها تحصل من المؤسسات الدولية على تمويل ودعم أفضل من المبادرات الإقليمية نظرا لشهرتها، إلا أنها أحيانا ما تجعل الدول الأفريقية تتخلى عن القدرة على رسم مسار تنمية برامجها. أما المبادرات الإقليمية فتقوم على حقيقة أن الدول الأعضاء تشترك في نفس البيئة والجغرافيا مما يجعل مشاركة المعرفة بينها أقرب مقارنة بالمبادرات على مستوى القارة والتي يتم التعاون فيها بين دول بعيدة ذات بيئات مختلفة. كما أنها تتغلب على عيب رئيسي في مبادرات القارة؛ حيث تتمتع باستقلالية أكبر في وضع السياسات الخاصة بها.

3- مبادرات تحت التركيز وسبب اختيارها

يعرض الجزء التالي بعض أمثلة المبادرات وتحليلها مع أسباب اختيارها.

يتبين من قائمة المبادرات سالفة الذكر أن أهم مبادرتين على مستوى القارة هما صندوق تغير المناخ في أفريقيا، وآلية منافع التكيف. وقد تم اختيارهما نظرا لعدم وجود العيب المذكور بهما كونهما مستقلان نسبيا ويسمحان لصانعي السياسات في الدول الأفريقية وضع السياسات الخاصة بهم. كما تم توثيق التقدم الذي يحرزانه بصورة أفضل من قبل البنك الأفريقي للتنمية مما يسهل الاستفادة من نجاحهما أو إخفاقاتهما. أما على المستوى الإقليمي، فأهم ثلاث مبادرات هي شراكات المناخ من التكتلات الاقتصادية (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة التنموية للجنوب الأفريقي، والكوميسا)، وذلك لأنها تحت قيادة أفريقية وتتمتع بموارد أفضل مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى.

ويناقش الجزء التالي هذه المبادرات بالتفصيل مع تقييم لمزاياها، والعيوب التي تعاني منها ووضع كل منها حتى يومنا هذا.

3-1 مبادرات القارة

أطلقت خلال العقد الماضي مبادرات القارة مثل صندوق تغير المناخ في أفريقيا وآلية منافع التكيف، واللتان تشتركان في سعيهما لإيجاد آلية مبتكرة للتغلب على نقص الموارد المالية في القارة، مع محاولة الإبقاء على عملية صنع السياسات داخل القارة لا تحت إشراف الحكومات الأفريقية.

- ***صندوق تغير المناخ في أفريقيا***

أسس البنك الأفريقي للتنمية صندوق تغير المناخ في أفريقيا عام 2014 بمبادرة أفريقية، وذلك بهدف تمويل مشروعات المناخ لضمان تحقيق مزيد من المرونة المناخية للاقتصادات الأفريقية. ورغم إنشاء الصندوق في البداية بمنحة خارجية من دول الشمال العالمي (ألمانيا، كندا، أيرلندا وبلجيكا) إلا أن مجلس إدارة البنك الأفريقي للتنمية هو القائم على توزيع التمويل. ويتعين موافقة أعضاء البنك على المشروعات؛ حيث يتم منح التمويل للحكومات الأفريقية لمساعدتها على زيادة المرونة المناخية لاقتصاداتها. ويوجد حاليا 28 مشروعا مخططا من إنشاء الصندوق وتم تنفيذ 7 من أصل 8 مشروعات مبدئية في الإطار الزمني المحدد.

ويبتعد الصندوق عن غالبية المبادرات لأن مجال تركيزه هو الاستثمار في القدرات الحكومية لإصلاح الاقتصاد الكلي للدول المستفيدة بهدف خلق اقتصادات أكثر اخضرارا وتتمتع بمزيد من المرونة المناخية لا بناء مشروعات مناخية فردية، فعلى سبيل المثال يركز أحد المشروعات على تحقيق تقدم في أجندة النمو الأخضر لكينيا من خلال دعم الصندوق الاستئماني الوطني للبيئة في كينيا ويعمل على اقتراح مشروعات وتحسين قدراتها على حشد التمويل وإجراء بحوث في قطاع الزراعة والغابات. ووفقا للتقرير السنوي لصندوق تغير المناخ في أفريقيا لعام 2021، نشر الصندوق الاستئماني 9 مذكرات مفاهيمية في مجال إدارة الزراعة والغابات بقيمة 150 مليون دولار، وتمت الموافقة عليها جميعا تقريبا وعلى تمويلها، ووصلت لمرحلة صرف الدفعة الأولى من التمويل. وهناك مشروع آخر في ساحل العاج قام صندوق تغير المناخ بتقديم المساعدة الفنية له بقيمة 0.5 مليون دولار من أجل التقدم للحصول على تمويل من صندوق المناخ الأخضر. وتعمل المشروعات في مجالات إنتاج التكنولوجيا الحيوية وبناء نظم للإنذار المبكر، وساعدت على توفير تمويل بقيمة 27.6 مليون دولار و45 مليون دولار على التوالي.

وانخفاض تكلفة هذه المنح التي عادة ما تكون أقل من مليون دولار ولكنها توفر التمويل لمشروعات بقيم أضعاف قيمة المنحة يجعلها مهمة وتوفر قيمة كبيرة، وهو أمر مهم للغاية خاصة في مجال المناخ حيث تحصل الدول الأفريقية على أقل من 100 مليار دولار بسبب تعقد الإجراءات القانونية. ويمتد تأثير مزايا المنح المقدمة من صندوق تغير المناخ إلى فترة طويلة نظرا لأنها ترفع قدرات المؤسسات الحكومية لتمويل المشروعات في المستقبل، وتساعد على الحد من الاعتماد على المؤسسات متعددة الأطراف لتمويل المشروعات التي عادة ما تحل محل المؤسسات الحكومية، كما تلقي الضوء على إمكانية نجاح استثمار مبالغ صغيرة في رأس المال البشري في أفريقيا لتوفير عوائد أكبر بمزايا اقتصادية في الأجل البعيد. الأمر الذي يجعل صندوق تغير المناخ في أفريقيا مميزا لأن المبادرات الأخرى التي توفر تمويل مباشر للمشروعات مكلفة نسبيا، والمنافع التي تقدمها تقتصر على هذه المشروعات فقط، بينما يساعد الصندوق على إصلاح الاقتصاد الكلي في الأجل البعيد من خلال وضع سياسات أكثر اخضرارا والتكيف مع تغير المناخ.

ورغم أن السياسات الأكثر اخضرارا مفيدة إلا أنها تتسبب في عيب واحد رئيسي لصندوق تغير المناخ؛ فالمقصود أن ينعكس تأثيرها في تحسن القدرات والسياسات الحكومية وهو ما يصعب تقدير وقياس حجمه. وهذا العيب يفسر رغبة الجهات المانحة في تمويل مشروعات تخفيف تأثير تغير المناخ مباشرة التي يكون لها أهداف محددة يمكن قياسها كعائد مالي أو ناتج كربوني. وهناك عيب آخر للصندوق، وهو تركيز التمويل على دول غرب وشرق أفريقيا وإهمال مناطق أخرى بسبب ضعف قدراتها المؤسسية. وفي هذا الصدد، تم اقتراح نافذة تقوم على أساس الطلب عام 2020 وتمت الموافقة عليها عام 2022 للمشروعات الفردية الأصغر حجما في الدول منخفضة الدخل ولكن لم تظهر نتائجها بعد. ورغم هذه العيوب إلا أن صندوق تغير المناخ في أفريقيا يشكل مبادرة متميزة تعمل على بناء اقتصاد يتسم بالمرونة المناخية.

- ***آلية منافع التكيف***

آلية منافع التكيف هي مبادرة أخرى على مستوى القارة أنشأها البنك الأفريقي للتنمية عقب اتفاق باريس (كوب 21) لتحفيز الاستثمارات ونزع المخاطر منها في مشروعات التكيف مع تغير المناخ. وتقوم المبادرة على أساس النتائج، بمعنى أنه من المتوقع أن تدر المنحة الأولية عائد مبدئي وذلك بنية منح المستثمرين الثقة للاستثمار في مراحل لاحقة من هذه المشروعات. وتضم الآلية مِنح ونُهج قائمة على أساس المنح في المرحلة الأولى، ونُهج قائمة على أساس السوق في المراحل اللاحقة. وهذا النهج ذا المرحلتين هو الأفضل نظرا لتجنب المستثمرين للمخاطر عند الاستثمار في مشروعات مناخية أفريقية غير مثبت نتائجها، وترتبط أكبر المخاوف عادة بالمرحلة الأولى.

ويدير البنك الأفريقي للتنمية حاليا مشروعين رائدين تحت هذه المظلة، أحدهما يتعلق بزراعة الكاكاو مقاوم المناخ في ساحل العاج، والآخر لبناء نظام مائي متكامل من خلال إنشاء سلسلة من السدود في نيجيريا. حيث قام البنك في ساحل العاج بتعبئة 50 مليون دولار خلال المرحلتين لدعم 800.000 من مزارعي الكاكاو مع شريكين من القطاع الخاص الدولي.

ووفقا لنتائج المشروع الأولية، شجعت المنحة على إنتاج الكاكاو المستدام من خلال توفير عائدات أعلى على قطع الأراضي الصغيرة، وذلك عبر تشجيع الممارسات المستدامة المختلفة مثل زراعة أشجار الظل والحفاظ على حضانة بذور مناسبة. كما أن ارتفاع عوائد الزراعة يحفز المزارعين على تجنب إزالة الغابات وحماية التنوع البيئي.[1] ويؤكد البنك الأفريقي للتنمية على أن هذا البرنامج الرائد الناجح سيتكرر في أجزاء أخرى من ساحل العاج وغرب أفريقيا وذلك بتمويل من مستثمرين دوليين

[1] https://www.afrik21.africa/en/ivory-coast-afdbs-abm-for-climate-resilience-of-cocoa-farmers/

بدلا من المنح. ولم يتم الإعلان بعد عن نتائج هذه البرامج بالكامل ولكن يتوقع البنك حشد 25 مليار إضافية لمشروعات مشابهة خلال الخمس سنوات القادمة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العيب الوحيد الظاهر لهذه المبادرة هو طول إطارها الزمني بسبب اللوجيستيات التي تتطلبها المرحلة الأولى من طلبات المنح، فبينما تم الإعلان عن المبادرة في 2017، تم إطلاق برنامجها الأول في 2019 ومن المتوقع أن يتم الإعلان عن النتائج بالكامل بعد 4 سنوات.

2-3 المبادرات الإقليمية

تركز التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل الجماعة التنموية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في الأصل على التكامل التجاري، إلا أن حقيقة أن دخول الشعوب تأتي من الموارد الطبيعية مثل الغابات والمراعي ومصايد الأسماك، تعني وجود علاقة قوية بين تغير المناخ والتنمية الاقتصادية.[2] وهو ما دفع هذه التكتلات إلى اقتراح مبادرات لصياغة استراتيجية مشتركة للتكيف لإدارة الموارد الطبيعية لهذه الدول ومن ثم حل قضية تغير المناخ. ونظرا لأن الدول الأعضاء المتجاورة تشترك في نفس الجغرافيا والنظم البيئية والموارد الطبيعة فمن المنطقي وضع استراتيجية إقليمية مشتركة لها للتكيف مع تغير المناخ بغية حل المشكلات التي يصعب على دولة واحدة بمفردها حلها بسبب ضخامتها.

- ***استراتيجية المناخ الإقليمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا***

وضعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطة استراتيجية إقليمية للمناخ من 2022 حتى 2030 تشترك في نفس المعرفة والخبرة لمواجهة تأثير تغير المناخ. وتتناول الخطة التحديات المشتركة التي تواجه الدول الأعضاء مثل تدهور التربة، وإزالة الغابات، والجفاف. حيث تشترك دول الكتلة في شريط ساحلي يواجه تهديدات بيئية مثل الإفراط في صيد الأسماك وتآكل الساحل وتلوث مياه البحر الأمر الذي يؤثر على جميع دول الكتلة. ومن ثم أعدت المجموعة برنامج لحماية الساحل للمساعدة على المحافظة على الشريط الساحلي المشترك وأبرمت عدة اتفاقات بشأن استغلال الموارد الطبيعية المشتركة بين الدول الأعضاء. ورغم أن جميع الدول الأعضاء تقريبا يحظى بموارد مائية تفوق المعايير الدولية (1.700 م^3)، إلا أن غالبية هذه الموارد مشتركة بين دول

[2] http://www.ecowrex.org/system/files/repository/2008_ecowas_environmental_policy_-_ecowas.pdf

المجموعة،[3] وهناك اتفاقية لاستغلال الموارد الطبيعية للتغلب على النزاعات بين الدول الأعضاء التي تشترك في نفس الأنهار من خلال استحداث إطار موحد لتنسيق التدابير التي تتخذها بشأن الموارد الطبيعية.

وبرغم عدم الاستقرار السياسي والنزاعات بين الدول الأعضاء وتغير الحكومات إلا أنه لا يزال هناك اتفاق على استخدام أحواض الأنهار ومخصصات المياه، فالتكلفة المرتفعة للنزاعات على المياه والتطورات في قياس استخدام المياه يجعل اتفاقات المياه أفضل نتيجة بالنسبة للدول الأعضاء لمشاركة موارد المياه فيما بينها حتى في وجود صراعات ونزاعات لم تحل في مجالات أخرى.

- ***البرنامج الخمسي للتكيف مع تغير المناخ للكوميسا والجماعة التنموية للجنوب الأفريقي***

أطلقت كل من الكوميسا والجماعة التنموية للجنوب الأفريقي برنامجين منفصلين مدة كل منهما 5 سنوات وبقيمة 5.7 مليون دولار بدعم من مرفق البيئة العالمية. ويهدف البرنامجان إلى التنسيق بين برامج التكيف وتخفيف تأثير تغير المناخ في دول المجموعتين، كما تم استخدامهما كأساس لوضع استراتيجيات التكيف الوطنية لهذه الدول. وساعد ذلك على التغلب على اختلاف مستويات القدرات والمهارات بين الدول الأعضاء، وعلى تجنب تكرار الجهود من خلال وجود خطة موحدة. وقد تم استخدام الخطة الخمسية الإقليمية كدليل للدول الأعضاء لتطوير وتنسيق خططها الوطنية للتكيف مع تغير المناخ بصورة أكثر كفاءة. وفي غضون 5 سنوات أنشأت هذه التكتلات الإقليمية وحدة لإدارة البرامج في مقر كل منها لمراقبة الخطط الوطنية للتكيف لكل دولة.

وأنشأت الجماعة التنموية للجنوب الأفريقي على وجه الخصوص أول لجنة لتقييم مستوى التأثر بتغير المناخ بين المؤسسات الإقليمية وذلك لإجراء تقييم لمستقبل الأمن الغذائي فيما يتعلق بالمناخ في زامبيا الأمر الذي تم تطبيقه أيضا في منطقة الجنوب الأفريقي نظرا لمشاركتهم نفس النظام البيئي. وكان هذا التقييم هو الوحيد الذي أجرته الجماعة لصعوبة جذب التمويل لمشروعات أخرى.[4]

واعتماد هذه التكتلات الإقليمية على التكامل الاقتصادي الإقليمي القائم بالفعل، يعني سهولة التعاون بدون أي معوقات، كما أن إدارة الموارد الطبيعية المشتركة على المستوى الإقليمي تكون أكثر فعالية من إدارتها على مستوى كل دولة بمفردها، فضلا عن أنها تتيح للدول الأفريقية فرصة تحديد احتياجاتها من خلال خططها الوطنية الخاصة للتكيف وتقييم مستوى التأثر بتغير المناخ.

إلا أن جميع هذه التكتلات الإقليمية يفتقر إلى كثير من الموارد المخصصة للمؤسسات الدولية وبالقارة، كما تعاني من نقص الخبرة التي تتمتع بها المؤسسات الأكبر أو الأكثر تخصصا، وتعاني

[3] أطلس التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا.

[4] https://www.comesa.int/regional-climate-change-resilience-framework-developed/

بدرجة أكبر من قيود مالية مما يحد من جهودها لوضع الاستراتيجيات ناهيك عن تنفيذها. ولهذا السبب تقوم بالتنسيق مع الدول الأخرى ومؤسسات القارة لوضع السياسات الخاصة بها. وتواجه هذه التكتلات أيضا محدودية البيانات المتعلقة بوضع الاستراتيجيات، ولكن المنافع التي تعود عليها من وضع خطط تكيف وطنية مجدية تساعد هذه الدول على جذب التمويل اللازم لمشروعات المناخ من قبل مؤسسات أخرى.

4- الختام

بوجه عام، تلعب مبادرات الشراكة في إطار التعاون بين دول الجنوب في أفريقيا دورا مهما في تقدم التنمية المستدامة ومواجهة تغير المناخ. ومبادرات صندوق تغير المناخ في أفريقيا، وآلية منافع التكيف، فضلا عن جهود التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والكوميسا والجماعة التنموية في الجنوب الأفريقي، كلها مبادرات أفريقية حققت بعض النجاح كما سبقت الإشارة، ولكن بينما أحرزت تقدما مهما في تعزيز النمو الأخضر والمرونة المناخية بين عدة دول أفريقية إلا أنها تواجه تحديات في تقييم الأثر الفوري لهذه المبادرات وما يتعلق بالفوارق الجغرافية وعدم كفاية الموارد لا سيما في دول التكتلات. ولكنها تشكل خطوة مهمة نحو تمكين الدول الأفريقية من بناء المرونة المناخية بصورة مستقلة. وفي هذا الصدد، تمثل آلية منافع التكيف تحديدا، نهجا مبتكرا يجمع بين المنح والنهج القائم على أسس السوق لجذب الاستثمارات في مشروعات التكيف. كما تسهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تنسيق استراتيجيات المناخ بالرغم من محدودية القدرات. وكل ذلك يشكل خطوات واعدة نحو مستقبل أكثر استدامة ويتسم بالمرونة المناخية في أفريقيا، كما تبين بوضوح قدرة الجهود الجماعية على إحداث تأثير أكثر فعالية في مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ.

ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

eces.org.eg